الكلمة الافتتاحية

العنوان: الكلمة الافتتاحية تقدمها د. ريما خلف في المؤتمر العالمي الأول حول الأبارتايد الإسرائيلي: الأبعاد والتداعيات وسبل المواجهة

تقدمها د. ريما خلف

- السيد عدنان تانري فاردي، كبير مستشاري الرئيس التركي،
- الأستاذ علي كورت، رئيس اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي،
- سيادة المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس،
- الحضور الكرام،

أشكر اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي والجمهورية التركية لاستضافتهم مؤتمرنا هذا في اسطنبول، كما أشكركم جميعاً، لا لحضوركم فحسب، بل لكل جهودكم، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني ودرء الظلم عنه.

هذه الأيام ثقيلة، لا لبلاء جديد وقع، بل لامتداد البلاءات القديمة من استعمار واستبداد. هي أيام ثقيلة لأن الظالمين تكاتفوا على الناس، فتجد استبداداً يستدعي استعماراً، وظلماً إسرائيليا يلاقي دعماً عربياً، وتدخلا دولياً يورثنا خراباً إقليمياً. وقد تحالف الظالمون كافة؛ ونسقوا فيما بينهم للحفاظ على نظام الظلم هذا، وفي صلبه نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

فنظام الأبارتايد الإسرائيلي ظلم أُعطِيَ وقتاً ومالاً واطمئناناً طوالة عقود، فتمأسس، وتجبّر. ورغم تكشف حقيقته، تستغل إسرائيل اليوم صعود يمين متطرف يشاركها رؤيتها وقيمها الأساسية

كالعنصرية والتزمّت والاستهتار بالقانون الدولي، للحصول على اعتراف دولي بحقها في الوجود كدولة أبارتايد، بالمضمون والواقع إن لم يكن بالإسم.

إن نظام الأبارتايد الذي فرضته إسرائيل لم ينج منه فلسطيني حيث أقام.

الفلسطينيون في إسرائيل، والحاملون لجنسيتها، يتعرضون للتمييز المُمَأسَس. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمنح الجنسية بناء على الدين الموروث؛والقانون الدستوري فيها، على خلاف جميع دساتير دول العالم، لا يقر مبدأ المساواة بين مكونات المجتمع، ويسمح بالتمييز بينها على أساس الدين أو الأصل الإثني.

أما الفلسطينيون في الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، فتحكم حياتهم أوامر عسكرية، تنطبق عليهم حصرا ولا تنطبق على المستوطنين اليهود الذين انتقلوا للسكن فيها في خرق سافر للقانون الدولي. وتحكم هذه الأوامر كل شيء في حياة الفلسطينيين، فلا الانتقال من قرية إلى أختها ولا حفر بئر ولا حصاد زيتون ولا زيارة قريب ولا دخول مسشفى ولا تعليم ابن او ابنة، يسلم من هذه القيود.

وفي غزة الواقعة تحت حصار خانق، يمتد هذا الاستبداد العسكري إلى البحر والجو، فهما مغلقان على الفلسطيني، ومفتوحان لإسرائيل، لسلاحها الجوي والبحري، وما يأتيانه من دمار وجرائم حرب ضد المدنيين العزل.

أما الفلسطينيون اللاجئون خارج فلسطين التاريخية وداخلها فلولا دينهم لسمح لهم بالعودة إلى أرضهم. لولا دينهم لما هجروا منها وأصبحوا لاجئين.

أيها الأصدقاء

إن القانون الدولي يملي علينا مكافحة جريمة الأبارتايد أينما وقعت، ويملي ذلك علينا ضميرنا قبل القانون: ليس من أجل إرساء الحق والعدل في فلسطين فحسب، بل من أجل سلامة الإنسانية كلها ومستقبلها الآمن على هذه الأرض.

تخيلوا معي حال عالمنا لو اقتدت جميع دوله بإسرائيل. فإذا كان جائزا أن تقوم دولة على أساس الدين الموروث أو الأصل الإثني، فسيجوز أيضاً أن يكون هناك دولة لكل المسلمين، ودولة لكل الكاثوليك، ودولة لكل البروتستانت والهندوس والبوذيين، ودولة لكل البيض، أو كل ذوي العيون الزرق منهم. وسيجوز أيضا قيام كل من هذه الدول بتطهير عرقي للإبقاء على نقائها الديني والعرقي. إن وجود دولة، يكفي المرء، نظرياً، أن يكون منتميا لدين معين أو فئة إثنية معينة، ليصبح مواطناً فيها، لكفيل بإعادة رسم حدود الكرة الأرضية كلها بالحديد والنار، ولكم أن تتخيلوا المستقبل الذي ستخلفه حرب كونية جديدة كهذه.

هذا لمن أراد تخيل المستقبل، أما من قرأ التاريخ، فلا داعي له لإعمال الخيال، يكفيه إعمال الذاكرة. فقبل قرن من الزمان كان ثمّ علماء ينظّرون لتراتبية الأعراق، وسياسيون يبنون على هذه الدراسات خططاً لاستعباد الآخر أو حتى إبادته. ومدّت سطوتها على العالم دول تسترقّ الشعوب الإفريقية والآسيوية والسكان الأصليين في العالم الجديد وتنهب مواردها بذريعة أنها موكلة من الله والتاريخ بنشر الحضارة بينها. وانتشرت في أوروبا لا سامية بغيضة أدت إلى قتل الملايين من اليهود الأبرياء فقط لكونهم يهودا. ونتيجة ذلك كله: حربان عالميتان مدمرتان كادتا أن تفنيا أمماً بأسرها، وراح ضحيتَهما عشراتُ الملايين من الناس. هذا ما تصنعه العنصرية بالأرض ومن عليها.

تعلمت البشرية من تاريخها، فوضعت قواعد أخلاقية ونظما قانونية لتتفادى العودة إلى شفا حفرة النار تلك. فوقّعت أمم الأرض على مواثيق نصت على تجريم الاستحواذ على أراضي الغير بالقوة، وجرمت التمييز بين الناس على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. وأقرّت بأن أي "مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا". وبناء عليه قررت البشرية أن جريمة الأبارتايد هي جريمة ضد الإنسانية، وأن على جميع دول العالم أن تكافحها أينما وقعت.

إسرائيل لا تريد الالتزام بهذه القواعد الأخلاقية والنظم القانونية، بل تريد من العالم أن يقبل اضطهادها لغير اليهود في جميع الأراضي التي تسيطر عليها، ويشرعنه. إن منح العالم استثناء للحكومة الإسرائيلية وضوءا أخضر لفعل ذلك، سيجر عليه حروباً دينية وإثنية لا حصر لها. فالاستثناء لن يبقى استثناء، بل سيصبح الشرعة الجديدة للجميع.

القرار اليوم قرارنا. هل نناضل ضد الأبارتايد الإسرائيلي وننقذ العالم من ويلات عشناها وكادت أن تقضي على شعوب بأكملها، أو نغمض أعيننا عن الظلم لنفتحها بعد فترة قصيرة من الزمن على فجيعةٍ أسطورية الأبعاد؟

هنا، لا بد من توجيه الشكر لكل من العلاَّمتين الشجاعين ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي، اللذين أعدا أول تقرير أممي يجزم بأن إسرائيل أقامت نظام أبارتايد يخضع له الشعب الفلسطيني كله حيث وجد. وقد بين لنا هذا التقرير أيضافساد ثلاث مقولات، أو مغالطات،عملت إسرائيل وحلفاؤها على ترويجها وإقناع المجتمع الدولي بها خلال نصف القرن الأخير.

أولى هذه المغالطات أن معاناة الشعب الفلسطيني بدأت عام 1967 عندما قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. إن معاناة الشعب الفلسطيني بدأت منذ قرن من الزمان عندما استُهدفت

فلسطين وشعبها من قبل استعمار استيطاني سعى لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال آخر محله؛ واستمرت معاناته بعد قيام دولة إسرائيل وإنشائها نظام أبارتايد يميز بين الناس على أساس الدين؛وتوسعت هذه المعاناة عام 1967 باحتلال إسرائيل لسائر الأراضي الفلسطينية ليصبح كل فلسطيني، أينما كان، خاضعا لذلك النظام.

المغالطة الثانية تتعلق بطبيعة الجريمة التي ترتكبها إسرائيل. فقد دأبت قوى عظمى على تصوير هذه الجريمة على أنها لا تتعدى عدمَ الامتثال للقرارات الدولية، الأمر الذي لا يقتضي أكثر من توبيخ أو إدانة من المجتمع الدولي. وقد بين تقرير الإسكوا أن الجريمة التي تقترفها إسرائيل هي أكبر من ذلك بكثير. إسرائيل مذنبة بجريمة الأبارتايد، وهي جريمة ضد الإنسانية، ما يرتب مسؤولية قانونية على كل دول العالم، منفردة ومجتمعة، للعمل على التصدي لها وردع مرتكبيها.

أما المغالطة الثالثة فتتعلق بطبيعة الحل الذي ينهي الصراع، والذي بات في نظر المجتمع الدولي يقتصر في أحسن صوره على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967 من خلال حل الدولتين. ويثبت التقرير، أن إنهاء الاحتلال لن يكون كافياً لإنهاء المعاناة الإنسانية أو لتلبية شروط القانون الدولي. المعاناة لن تنتهي، والصراع لن ينتهي، إلا بالمساواة بين الناس، وانتهاء الأبارتايد الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأكمله.

منذ صدور تقرير الإسكوا قامت إسرائيل بإصدار عدد من التشريعات لتعزيز نظام الفصل العنصري، أهمها قانون القومية الإسرائيلي الذي صدر في صيف 2018 والذي كرس التمييز كركن من أركان النظام الدستوري فيها. هكذا، أصبحت المؤسسات الإسرائيلية ملزمة بالتمييز ضد الفلسطينيين، بموجب قانون أساس يجعل من التمييز مبدأ دستوريا، ومن الفصل العنصري قيمة وطنية. وفي العام ذاته قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما قرر وزير الخارجية الأمريكي قبل أيام بأن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

المحتلة ليس مخالفا للقانون الدولي. موقفان ينمان إما عن جهل تام بالقانون الدولي أو عن قرار الدولة الأقوى في العالم بالخروج عليه ما سيشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. ورغم أن هذين القرارين لا ينشئان حقا جديدا لإسرائيل، ولا ينتقصان من حقوق الشعب الفلسطيني كما هي مقرة في المواثيق والقرارات الدولية، إلا أن لهما تبعات على جدوى البدائل المختلفة لإنهاء الصراع. كما تقتضي هذه القرارات، إضافة إلى القوانين الإسرائيلية العنصرية الجديدة، إعادة النظر في استراتيجية الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه: هل تستمر في التركيز على إنهاء الاحتلال من خلال حل الدولتين، أم تبدأ بالنضال من أجل القضاء على نظام الأبارتايد الإسرائيلي، أم كليهما بالتزامن.

هذا المؤتمر مصمم ليناقش جميع هذه المسائل والأسئلة. وآمل ألا تقتصر مداولاتنا على تشخيص الواقع بل أن تتجاوزها لتضع تصورا للدور الذي يمكن لنا نحن، كأفراد ونشطاء وقانونيين، ومفكرين، ومنظمات مجتمع مدني، أن نؤديه للمساهمة في تفكيك نظام الأبارتايد الإسرائيلي. وهنا، يمكن أن يكون لنا في الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في إسقاط نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا، تجربة رائدة وملهمة. ولعل مؤتمرنا يسهم في وضع اللبنة الأولى لتشكيل ائتلاف عالمي ضد الأبارتايد الإسرائيلي يعمل أعضاؤة بالتنسيق فيما بينهم لإزالة هذا الظلم الممتد منذ قرن من الزمان.

وختاماً: في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفسطيني، أعلن باسمكم تضامننا مع شعب فلسطين، كل شعب فلسطين الذي يخضع لنظام أبارتايد واحد متكامل تفرضه إسرائيل عليه. نقول له إن هذا الظلم سيزول عاجلا أم آجلا، فلا مكان دائماً في هذا العالم لأي نظام عنصري يفرق بين الناس على أساس العرق والدين، نظام يعتقد بعلو فئة ما على غيرها من الناس. نلتزم أمامشعب فلسطينبأن نبذل كل جهد لنجعل ذلك عاجلاً لا آجلاً. وأقول لزعامات عربية باتت ترى في إسرائيل المنقذ لها من شعوبها، إنكم تخطئون بحق أنفسكم، وبحق شعوبكم، وبحق شعب

فلسطين. إن التعامل مع نظام الأبارتايد الإسرائيلي لا يكون بالتحالف معه، ولا بمنحه القدس والأقصى وكنيسة القيامة عربون صداقة. إن التعامل مع نظام الأبارتايد الإسرائيلي كما التعامل مع أي نظام للتمييز والفصل العنصريين، لا يكون إلا بمقاطعته ومعاقبته على جرائمه. هذا نظام سيسقط، وعندما يسقط سيسقط معه كل من آزره ودار في فلكه.

وأقول باسمكم للشعب الفلسطيني، لست وحدك، إننا، وكل الأحرار في العالم، معك.ونحن، إذ نرى عيون رجالك ونسائك وأطفالك، وخطاهم الثابتة نحو حقهم المسيج بالقوانين والأسلاك الشائكة والسلاح النووي والقذائف الفسفورية، نعلم أن العدل في هذه الدنيا ما زال قابلاً للنصر.